مشاكلنا الاقتصادية
وحوار التخطيط

خالد الشاعر

منذ سنوات قليلة خلت دخل العرب حوار التخطيط على مستوى التطبيق ، كما ظهرت في المدة نفسها مجموعة من الآراء الحديثة في مختلف انحاء العالم تهدف الى تقارب وجهات النظر وحسم النزاع الفكري القائم بين اطراف الحوار . ومن الطبيعي ان تتمركز هذه الآراء في طرف معين ، اذ ان مهمتها الجمع بين المعقول في وجهات النظر المختلفة . كما ان هذه الآراء الجديدة تسلط الاضواء على المهم والوارد وتترك ما هو اقل اهمية وغير وارد . هذه الطريقة في التفكير تعني انه يجب علينا ان نطرح جانبا جميع الكليشيهات المنحدرة من نظريات قديمة وجديدة والتي مصدرها مواقف فلسفية او سياسية ، وان نبدأ بعقل خالٍ من الالتزام .

المهم والوارد في حوار التخطيط هو ضبط الانتاج وتطوره وتوزيعه . ولذلك فان نقطة البداية هي تحديد العوامل التي تؤثر على الانتاج وتطوره وتوزيعه ، ومن ثم التوصل الى الاجراءات التي يجب اتخاذها لضبط هذه العوامل .

ان الانتاج القومي او الدخل القومي لبلد ما يعتمد بالنهاية على ما يملكه ذلك البلد من موارد طبيعية ورأس مال وايدٍ عاملة ، مع اعتبار الصفتين الكمية والنوعية لكل منها . اي ان هذه العوامل تقرر الحد الاعلى للانتاج القومي . ومن الممكن النظر للعملية الانتاجية على انها عملية تحويل الموارد الطبيعية الى سلع استهلاكية او انتاجية من قبل رأس المال والايدي العاملة ، وان الكميات التي يملكها الاقتصاد من رأس مال وايدٍ عاملة تقرر سرعة التحويل وبالتالي مقدار الدخل القومي في سنة ما . اما نسبة النمو في الدخل القومي فتعتمد على نسبة الادخار في حالة الاستخدام الكامل للطاقة الانتاجية ، وتطبيق احدث السبل في الانتاج . كما ان نسبة الاستثمار في القطاعات المختلفة لزيادة الطاقة الانتاجية فيها تعتمد على الزيادة في الطلب على هذه القطاعات الناتجة عن النمو في الدخل القومي .

من الافضل ان نعرّف الطاقة الانتاجية بالنسبة لرأس المال ، اذ باستطاعتنا ان نطبق هذا التعريف على كل من الدول المتقدمة والدول المتأخرة . فاذا عرفنا الطاقة الانتاجية

بالنسبة للايدي العاملة فان هـذا التعريف لا ينطبق على الدول المتخلفة ، وذلك لأن رأس المال في البلدان المتخلفة لا يكفي لتشغيل كل الأيدي العاملة . يكون الاقتصـاد في حالة الاستخدام الكامل للطاقة اذا كان الاستثمار مساوياً للادخار . فاذا كان الاستثمار اقل من الادخار فان الانتاج يكون اقل من مستوى الاستخدام الكامل ، واذا كان الاستثمار بحجم اكبر من حجم الادخار يتعرض الاقتصاد الى التضخم وارتفاع الاسعار .

ضمن هذه الفكرة العامة عن الاقتصاد نستطيع القول انه اذا ترك الاقتصاد لوحده فان الانتاج قد لا يصل حده الأعلى ، او ان تطور الانتاج قد لا يكون متفقاً مع المصلحة العامة؛ وذلك لأن نسبة الادخار السنوي قد تكون منخفضة ، او ان الاستثمار لا يساوي الادخار ولذا يتعرض الاقتصاد الى تقلبات مضرة ، أو ان تقسيم الاستثمار على مختلف القطاعات لا يكون بنسب تحقق التوازن ، او أن الايدي العاملة ينقصها الثقافة أو التدريب مما يؤدي الى عدم استخدام الاساليب الحديثة في الانتاج . وهكذا نستطيع أن نحدد مهمة التخطيط بشكل عام كما يلي :

أولا ، تحديد نسبة الادخار السنوي من الدخل القومي ، اذ أن هذه النسبة هي التي تحدد تطور الدخل القومي؛ ثانياً، التأكد من أن الاستثمار السنوي يساوي الادخار ، حتى لا يتعرض الاقتصاد الى حالات من الانكماش أو التضخم ؛ ثالثاً ، احتساب نصيب كل قطاع من القطاعات الاقتصادية من الا ستثمار بما يحقق التوازن بين العرض والطلب في كل قطاع؛ رابعـاً ، احتساب حاجيات كل قطـاع من الايدي العاملة والعمال الفنيين على مختلف المستويات لوضع خطة تعليمية مناسبة .

الخطوة الاولى في التخطيط اذاً هي وضع خطة رقمية لمدة من الزمن . والخطة تبدأ من نقطة في الزمن تسمى سنة الاساس ، وتنتهي بنقطة أخرى في الزمن تسمى سنة الهدف . سنة الاساس تعبر عادة عن الحاضر ، وسنة الهدف تعبر عن سنة تبعد عن سنة الاساس بخمس أو سبع أو عشر سنوات . ولا بد من القول هنا أن وضع الخطة لبلد ما ليس عملا تكنيكياً يقوم به اختصاصيون فقط ، بل هو فوق كل شيء عمل جدي مبدع وتفهم لشخصية البلد الاقتصادية في الحاضر وتصور للمستقبل . ولذلك فان وضع الخطة الجدية يكون عادة بشكل نموذج ، وتختلف نماذج التخطيط باختلاف حاضر البلدان ومستقبلها.

ان وضع الخطة هكذا من أهم المتطلبات للتخطيط ، غير ان الاهم هو الارتباط بمبدأ التخطيط ؛ والارتباط بمبدأ التخطيط يعني لا أكثر ولا أقل من أن يتقيد أفراد المجتمع بتصرفاتهم الاقتصادية بخطة لها أهداف جماعية ، أي أنه لا حاجة لاعتناق فلسفات اجتماعية حتى نتمكن من الارتبـاط بمبدأ التخطيط . واذا اردنا التخلص من الجذور الماركسية بتفكيرنا يجب ان نفصل فصلا تاما بين مبدأ التخطيط ومبدأ الملكية الجماعية

لعوامل الانتاج . ان الارتباط بمبدأ الملكية الجماعية لا بد وان يؤدي الى الارتباط بمبدأ التخطيط حتى تتمكن الدولة من التصرف بمقدرات الامة بطريقة علمية ، ولكن العكس غير صحيح، اذ من الممكن الارتباط بمبدأ التخطيط دون اللجوء الى التأميم والملكية الجماعية.

الا ان الفصل بين الملكية الجماعية ومبدأ التخطيط لم يتم لغاية الآن في التفكير الحديث الا بشكل سطحي. وكثيرا ما يؤدي هذا الفصل الى الغاء مبدأ التخطيط ذاته اي عدم تقييد الافراد بخطة لها اهداف جماعية . ففي البلدان التي لا تؤمن بالماركسية والملكية الجماعية اصبح التخطيط يعني التعايش بين قطاعين في الاقتصاد : القطاع العام والقطاع الخاص . وهذا المفهوم للتخطيط له جذور في الفلسفة الغربية لحرية الفرد ، اذ ان وجود قطاع عام في الاقتصاد حسب هذا المفهوم يؤدي الغرض المطلوب من التخطيط دون ان يتعرض القطاع الخاص الى التقييد. اي ان القطاع العام يؤثر على سير الاقتصاد بشكل غير مباشر ، دون ان يؤثر على حرية القطاع الخاص بشكل مباشر .

لم يكن القطاع العام في الغرب حتى الحرب العالمية الثانية يلعب دورا في توجيه الاقتصاد. ولم ينتبه المفكرون في شؤون الاقتصاد للدور الذي يمكن ان يلعبه القطاع العام الا عندما تعرض الاقتصاد الى ازمة البطالة قبيل الحرب. ولقد ادت هذه الازمة الى تفكير جديد، ملخصه ان الاستثمار الجماعي قد لا يساوي الادخار الجماعي المقرر، اي ان مجموع القرارات الفردية للاستثمار قد لا تكون مطابقة لمجموع القرارات الفردية للادخار في الاقتصاد الحر . وبذلك اصبح الغرب ضعيفاً بالنسبة للتحدي الماركسي ، اذ من السهل ان يلام النظام الرأسمالي الفردي وتسند اليه المآسي الناتجة عن ازمة البطالة . وكاد ماركس ان ينجح في الغرب واصبح المجتمع الغربي معرضا للغزو الاشتراكي . وهنا جاءت عبقرية كينز حين اقترح ان يكون لميزانية الدولة دور ايجابي بسد الفراغ بين الاستثمار الجماعي والادخار الجماعي الناتج عن القرارات الفردية . وبهذا تمكن الغرب من استرجاع ثقته بنفسه والحفاظ على فلسفة الحرية الاقتصادية . فبدلا من جعل قرارات الاستثمار والادخار قرارات جماعية ، كما هي الحال في الدول الاشتراكية لحل ازمات الاقتصاد الحر ، اصبح بالامكان تلافي الازمات الاقتصادية مع ابقاء القرارات الفردية للاستثمار والادخار ، وبالتالي ابقاء الحرية الاقتصادية . وتم ذلك بتعديل سياسة وزارة المالية ؛ فبدلا من ان تكون سياسة المالية عبارة عن قائمة بالمدخولات والمصروفات اصبحت تهدف ايضا الى سد الفراغ بين قرارات الادخار والاستثمار لدى القطاع الخاص . وهذا يتطلب بطبيعة الحال معرفة مسبقة عن نشاط القطاع الخاص في السنة المقبلة . ولهذا اصبحت السياسة المالية للدولة تسمى « بالتخطيط » .

غير ان الثورة التي احدثها كينز في التفكير الاقتصادي استنفذت امكانياتها فلم تعد صالحة لحل مشاكل التنمية ، اذ ان التاكد من ان الاستثمار السنوي يساوي الادخار السنوي يشكل (كما بينا سابقا) جزءاً من مهمة التخطيط. وهذا الجزء هو منع الاقتصاد من التعرض لحالات من الانكماش او التضخم . ومع ذلك فان الاعتقاد بان التخطيط يمكن ان يتم دون التدخل بحرية القطاع الخاص لا يزال سائدا . وهنا ظهرت الفكرة المغلوطة ، التي اشرنا اليها ، بان التعايش بين القطاع العام والقطاع الخاص يكفي لحل مشاكل التخطيط والتنمية ؛ واصبحت مهمة القطاع العام تكميل ما يتطلبه الاقتصاد من الاستثمارات التي يعجز عنها القطاع الخاص . ولقد ترجم هذا المفهوم المغلوط للتخطيط في كثير من البلدان المتخلفة ، ومنها بعض الدول العربية ، بخلق مجالس اعمار او وزارات تخطيط لها دخل معين ومهمتها صرف هذا الدخل على ما يسمى « بالمشاريع ». واصبحت مهمة التخطيط اختيار «احسن» المشاريع التي يجب القيام بها في حدود التمويل المتوفر للاعمار.

هذا المفهوم للتخطيط يشبه المفهوم الناتج عن نظرية كينز ، ولكنه ليس هذا المفهوم ذاته . ان المفهوم الناتج عن نظرية كينز يعني سد الفراغ بين القرارات الفردية للادخار والاستثمار ، اما المفهوم الثاني للتخطيط فهو سد الفراغ بين الاستثمار الذي يمكن ان يقوم به القطاع الخاص وبين الاستثمار الذي يحتاجه الاقتصاد للحصول على نسبة معينة من النمو في الدخل القومي . وبما ان المشاريع التي لا يستطيع القطاع الخاص القيام بها هي مشاريع اجتماعية ، كبناء السدود او الطرق ، فلا عجب ان نجد ان مفهوم التخطيط الاقتصادي قد اختلط بمفهوم التخطيط الهندسي .

هذا الفهم للتخطيط ادى الى عدة اشياء . اولها ظاهرة « خبراء التخطيط » ، اذ اصبح المسؤولون عن التخطيط يحاولون الحصول على خبراء يدلونهم على احسن المشاريع التي يجب القيام بها .

والشيء الثاني الذي نتج عن هذا الوضع هو انحدار قضية التخطيط من قضية انسانية، كما يجب ان تكون، الى قضية تكنيكية يعتمد حلها على قرارات تؤخذ في معزل عن الناس والرأي العام . وهذه الظاهرة مرتبطة بظاهرة « الخبراء » التي اشرنا لها سابقا ، اذ ان الفرق بين مشروع وآخر هو شيء تكنيكي فحسب يستطيع ان يحله « الخبراء ». وهكذا ضاعت قضية التخطيط بين الايديولوجيات و « خبراء التخطيط » ، فصرنا بالتالي نرى التخبط الفكري والعملي القائم الآن في معظم البلاد الغربية . فلنبدأ من جديد .

يتميز الاقتصاد العربي بشكل عام بثلاثة اشياء : اولا ، اعتماد كل بلد على التجارة الخارجية اعتمادا كبيرا . ثانيا ، التركيز على قطاعات قليلة في الانتاج. ثالثا، وجود موارد طبيعية هائلة غير مستغلة . ولذلك فان التخطيط لاي بلد عربي يعني استغلال الموارد

الطبيعية ، وذلك بخلق قطاعات اقتصادية جديدة وتغيير مجرى التجارة الخارجية . واذا كانت الخطة موضوعة على اساس اختيار احسن القطاعات الجديدة ، فان الدولة بامكانها تنفيذ خطتها بالسماح للاستثمار في هذه القطاعات وعدم السماح للاستثمار في القطاعات الاخرى ، بصرف النظر عما اذا كانت ملكية رأس المال فردية ام جماعية . كما ان الدولة باستطاعتها حماية الانتاج الذي يوافق الخطة وعدم حماية الانتاج الذي لا يوافق الخطة . اما بالنسبة للاستثمار في القطاعات الاقتصادية القائمة ، فلا بد للدولة من ان تطلع على سياسة اصحاب هذه القطاعات بزيادة انتاجها ، والتدخل فيها من حيث الموافقة او عدم الموافقة عليها . وهنالك عدة طرق تتمكن بها الدولة من الاطلاع على استثمارات القطاعات القائمة ، واحدى هذه الطرق هي مشاركة الدولة في رأس مال جميع الشركات ، كما هي الحال في سوريا في الوقت الحاضر . ولكن هذه الطريقة قد تعتبر تدخلا من قبل الدولة اكثر مما يلزم لغرض التخطيط . فبامكان الدولة مراقبة الاستثمار عن طريق رخص استيراد الماكينات مثلا بحسب الاولوية ، اي السماح لرجال اعمال قطاع معين استيراد الماكينات لغرض الاستثمار بالكمية التي تقرها الخطة واعطاء الرخص لمن يتقدم اولا ، وهكذا .

ان طبيعة الاقتصاد العربي تتطلب نموذجا خاصا يعتمد على تغيير مجرى التجارة الخارجية . غير ان تغيير مجرى التجارة لاي بلد عربي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار السوق العربية جمعاء . كثيرا ما ترددت تعابير « التعاون الاقتصادي العربي » و« التنسيق الصناعي العربي » و « السوق العربية المشتركة » ، وكثيرا ما اجتمع « وزراء الاقتصاد العرب » و « خبراء التخطيط العرب » و « الغرف التجارية والصناعية العربية » . ولكن لا يوجد حتى الآن اي مرجع تعتمد عليه اية دولة لاصدار السماح او عدم اصدار السماح لبناء مصنع حرير اصطناعي مثلا في منطقة ما . والقضية ليست سياسية كما يتصور البعض ، ولكنها قضية ضياع المسؤولية ليس الا . وضياع المسؤولية هذا ليس من السهولة بحيث ننسبه لسبب معين او شخص ما او وضع سياسي معين ، ولكن يرجع لضياع قضية التخطيط ، الذي يرجع بدوره الى اختلاط المفاهيم وعدم التقاء الآراء حول مهمة التخطيط وما يعنيه ويتطلبه التخطيط . ان حل المشاكل الاقتصادية العربية يتطلب ان ترتبط البلدان العربية بمبدأ التخطيط بصرف النظر عن مقدار « التحويل الاشتراكي » لكل بلد منها . ولكن يجب ان ترتبط البلدان العربية بمبدأ التخطيط فعلا ، اي ان تخضع التصرفات الاقتصادية الفردية لخطة لها اهداف جماعية . ويجب ان تكون جميع الخطط العربية منسقة تنسيقا علميا صحيحا بصرف النظر عن المصالح الفردية القائمة في كل بلد . اذا لم يتم هذا ، فكل اتفاق اقتصادي عربي يفقد معناه ، وكل الاجتماعات الاقتصادية العربية تنحدر الى تبادل المجاملات .

من الممكن تقسيم التصرفات الفردية الاقتصادية الى اربعة اقسام : انتاج ، واستثمار ، وادخار ، واستهلاك ؛ مع ان هذه التصرفات جميعها تعبر عن عملية اقتصـــادية جماعية واحدة ، وهي الانتـــاج على مر الزمن . اذ ان مقدار الاستثمار يقرر تطور الانتاج على مر الزمن ، كما ان المجتمع لا يستطيع ان يستهلك ويدخر اكثر مـــا ينتج . ولذا فان الهدف الجماعي الاقتصادي هو تطور الانتاج على مرّ الزمن بنسبة معينة ، ومن ثم تقدير الطلب على كل قطاع من القطاعات الاقتصادية ونسبة الادخار ونسبة الاستثمار لكل قطاع وحاجات كل قطاع من الايدي العاملة بمختلف انواعها . ومجموع هذه النسب تشكل ما يسمى بالخطة الاقتصادية . وبما ان الاقتصاد العربي يتميز بالتركيز على قطاعـــات قليلة ووجود موارد طبيعية غير مستغلة ، فان بعضا من الطلب الذي توفر التجـــارة الخارجية ملاقاته يمكن انتاجه محليا . والانتاج المحلي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار السوق العربية كلها . من الممكن مثلا ان تكون الجمهورية العربية المتحدة مركزا للصنـــاعة الثقيلة يزود جميع البلدان العربية ببعض حاجياتها من الماكينات ، ومن الممكن ان تكون الكويت او العراق مركزا للصناعة البتروكيماوية ، وهكذا .

ويتم ضبط الاستهلاك والادخار اما عن طريق الضرائب ، في حالة الملكية الفردية ، او عن طريق ضبط الاجور في حالة الملكية الجماعية . ففي الحـــالة الاولى يتم الادخار عن طريق الافراد وتساعد الضرائب على ضبطه ، اما في الحالة الثانية فان القسم الاكبر من الادخار يتم بشكل جماعي ، وهذا يعتمد على مقدار الاجور التي تقررها الدولة .

اما ضبط الانتاج والاستثمار فيجب ان يتم بمراقبـــة الدولة مراقبة مباشرة في حالة الملكية الفردية ، او ان يتم بان تقوم الدولة بعملية الانتاج والاستثمار في حـــالة الملكية الجماعية . اما مشكلة توزيع الدخل فهي مشكلة منفصلة بصرف النظر عما اذا كانت الملكية فردية ام جماعية . فمن الممكن تحقيق توزيع عـــادل عن طريق الضرائب في حالة الملكية الفردية ، مع العلم انه لا يوجد اي ميزان لمعرفة ماهو التوزيع العادل باي حال من الاحوال. ومن الممكن القول انه اذا كانت الحدة الاجتماعية والنفسيـــة قليلة فان التوزيع يكون « عادلا » ، واذا كان التوتر النفسي والاجتماعي كبيرا فمن الممكن القول بان التوزيع غير عادل . ولا يمكن التغلب على مشكلة توزيع الدخل عن طريق الملكيـــة الجماعية الا في الحالات النـــادرة . اي ان الملكية الجماعية بحد ذاتها لا تزيل مشكلة التوزيع بل تخلق مشكلة التوزيع بشكل جديد ، وذلك لاختلاف وتنوع الكفاءات .

ان الحجة الماركسية ضد الملكية الفردية ومبدأ التخطيط هي ان الجمع بين الملكية الفردية ومبدأ التخطيط يتطلب الفصل بين المصـــالح الاقتصادية والدولة . وهذا بنظرا

الماركسية ضرب من الخيـال . ولا داعي هنا لاعادة الحجج النظرية التي من شأنها الرد على المنطق الماركسي ، وانما يجب لفت النظر الى طبيعـة الحكم في البلدان العربية . اذ ان الحكم في البلدان العربية قائم على عدة اشياء ، والمصالح الاقتصـادية جزء بسيط من هذه الاشياء . ولذلك فمن الممكن الفصل بين الدولة والمصالح الاقتصادية في البلدان العربية على الاقل . هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى فان الارتباط بمبدأ التخطيط لا يعني القضاء على مصلحة اصحاب رؤوس الاموال ، وانما تحديد حريتهم — تماما كما يحدد قانون السير حرية سائقي السيـارات . اي ان التخطيط يتطلب حكما قويا فقط ، وهذا الحكم متوفر في البلدان العربية. والفائدة من الحفاظ على النظام الفردي هي عدم اعطاء السلطة الاقتصادية لفئة قليلة قد تعبث بمقدرات الامة . ومهما يكن من امر فان المهم هو ان التخطيط يتطلب حدا ادنى من مراقبة الدولة ، وهذا الحد الادنى يتطلب حكومـة قوية . اما اذا ارادت الدولة زيادة سلطتها الاقتصادية عن طريق التأميم والملكيـة الجماعية ، فهذا امر ليست له علاقة بالتخطيط وانما بمواقف سياسية او فلسفية .

نبدأ اذاً بوضع هدف لتطور الانتاج في كل بلد عربي . وهذا الهدف يجب ان يعبر عن رغبة البلد في تطورها الاقتصادي . يترتب على هذا الهدف نسبة معينة من الاستثمار ، اي نسبة معينة من الادخـار ، وبذلك نحتسب التطور السنوي للاستهلاك الجماعي . ثم نضع ميزانا « عـادلا » لتوزيع هذا المقدار من الاستهلاك حتى نتمكن من احتساب الطلب على كل مادة من مواد الاستهلاك . وهذا يؤدي الى معرفة الانتاج في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية والاستثمار اللازم في كل قطاع ، مع اعتبار السوق العربيـة كلها . وبذلك نكون قد عرفنا مسبقا مقدار الدخل وتوزيعه ومقدار الاستثمارات ونوعية الاستثمارات في القطاعات المختلفة ، في كل بلد عربي . قد تكون الملكية في القطاعات المختلفة ملكيـة جماعية وقد تكون ملكية فردية ، ولكن المسؤولين عن هذه القطاعات يجب ان يتقيدوا بالخطة العامة .

ولعل المشكلة الوحيدة التي قد تنتج عن اختلاف النظم الاقتصـادية في البلدان العربية هي مشكلة انتقال رؤوس الاموال من بلدان النظام الفردي الى بلدان النظام الجماعي . والحل لهذه المشكلة هو الاتفاق الثنائي بين البلدان العربية على سعر الفائدة لرؤوس الاموال المنقولة الذي يتناسب ومستوى الارباح ، اذ يتم بهذه الطريقة توزيع التمويل بين البلدان العربية حسب توزيع الاستثمارات الناتج عن تنسيق الخطط للبلدان العربية .

هنالك بعض الاستثمارات التي يجب ان تنفذها الدولة مباشرة ، وهذه ما تسمى عادة باستثمارات رأس المال الاجتماعي ، كشق الطرق وبناء السدود والاستثمـارات اللازمة للخدمات الاجتماعية . والفرق بين رأس المال الاجتماعي ورأس المال الانتاجي هو ان

رأس المال الاجتماعي لا يؤدي وظيفة مباشرة في الانتاج وانما هو ضروري لعملية الانتاج بصورة غير مباشرة . فان بناء طريق عام بحد ذاته لا يزيد من انتاجية قطاع المواصلات ولكنه ضروري لزيادة المواصلات ، كما ان بناء سد لزيادة الاراضي القابلة للري لا يؤدي الى زيادة الانتاج الزراعي اذا لم يرافقه بناء قنوات ومعدات زراعية اخرى . هذا وان مشروعا واحدا قد يكون الأساس لزيادة الانتاج في اكثر من قطاع واحد . فبناء سد كبير مثلا يؤدي الى زيادة في الاراضي المروية كما يؤدي الى امكانية انتاج الطاقة الكهربائية . ولذلك فمن الافضل ان نعتبر ان السد بحد ذاته رأس مال اجتماعي ، وان القنوات رأس مال تابع للقطاع الزراعي ، وان التركيبات الكهربائية رأس مال تابع لقطاع الكهرباء ، مع ان جميع هذه الاستثمارات قد يقوم بها القطاع العام .

ان تقسيم رأس المال هكذا الى رأس مال اجتماعي ورأس مال انتاجي يسهل عملية التخطيط ، اذ ان رأس المال الاجتماعي يعتمد على ما يراه المهندسون ضروريا لزيادة الانتاج بشكل عام وعلى الاموال المتوفرة لهذا الغرض . وتجب الاشارة هنا الى انه كلما زادت الاموال المتوفرة لزيادة رأس المال الاجتماعي قلّت الاموال المتوفرة للمشاريع الاخرى ، ولذلك فان النسبة التي تقسم على اساسها الاموال في مدة الخطة الاولى تقرر نسبة زيادة الدخل القومي في مدة الخطة الثانية . فاذا قررنا مثلا ان تكون نسبة الانفاق على رأس المال الاجتماعي في الخمس سنوات الاولى كبيرة ، فهذا يعني اننا نقبل بزيادة بسيطة في الانتاج في الخمس سنوات الاولى في سبيل زيادة كبيرة في الخمس سنوات التي تليها . واذا قررنا ان تكون نسبة الانفاق على رأس المال الاجتماعي في الخمس سنوات الاولى تساوي النسبة في الخمس سنوات الثانية ، فان هذا يعني ان الزيادة في الانتاج تكون معتدلة في كل من الفترتين . وهكذا نرى ان نسبة الاموال المنفقة على رأس المال الاجتماعي تابعة لقرار واضعي السياسة التخطيطية ، بالاضافة الى قرارات الهيئات العالمية التي تعطي المساعدات او القروض لمشاريع معينة .

نستطيع ان نضع المشكلة بشكل آخر ونحدد مقدار الزيادة في الدخل القومي بين سنة الاساس وسنة الهدف . ان هذه الزيادة في الدخل القومي يترتب عليها زيادة في الاستثمارات الانتاجية في مختلف القطاعات بكميات معينة . وعند طرح مجموع هذه الاستثمارات من مجموع الاموال المتوفرة نتوصل الى الاستثمار الذي يرفع من قيمة رأس المال الاجتماعي ، اي الاموال المتوفرة للصرف على رأس المال الاجتماعي .

قلنا سابقا اننا يجب ان نفكر بالتخطيط دون سابق التزام حول التنظيمات الاقتصادية . نبدأ اولاً بفهم المقصد من التخطيط والعوامل التي يجب ضبطها لتنفيذ مهمة التخطيط ومن ثم التوصل الى الاجراءات التي يجب اتخاذها حتى يتم التخطيط . ولعل اهم الاجراءات

التي يجب اتخـاذها لتحقيق اهداف التخطيط تشكيل مجلس تخطيط عربي فدرالي لديه السلطة التشريعية من حيث اقرار الخطط وتنسيقها ، وان تتقيد الدول العربية بقرارات مجلس التخطيط هـــذا . ومن الممكن ان يتشكل مجلس التخطيط العربي من ممثلي مجالس تخطيط البلدان العربية ، وتكون لهذه المجـالس سلطة مراقبة الخطة . ويجب ان تكون لجان التخطيط تابعة لمجالس التخطيط وليس لوزارات التخطيط ، كما هي الحال في بعض البلدان العربية ، حتى تكون هذه اللجان على صلة مبـــاشرة مع واضعي السياسة التخطيطية ، اذ ان وضع الخطة كما قلنا ليس عملا تكنيكيا يمكن القيام به في معزل عن الناس والرأي العام . وبما ان المفروض في مجالس التخطيط ان تعبر عن الرأي العام فلا بد ان يكون واضعو الخطة ، اي لجان الخطة ، على صلة مبـاشرة مع ممثلي الرأي العام ، اي مجالس التخطيط . ولا بد من اتخاذ اجراءات اخرى لتأمين التنفيذ بشكل عادل . ولتلافي دكتاتورية مجالس التخطيط ، لا بد من تشكيل محاكم متخصصـة لحل الخلافات التي قد تنشأ بين اصحاب المصالح ومجالس التخطيط في حالة الملكية الفردية .

نستطيع ان نلخص ما ورد في النقاط التالية :

اولا ، ان التخطيط الاقتصادي يتطلب حدا ادنى من مراقبة الدولة ، وان الارتباط بمبدأ التخطيط يعني لا اكثر ولا اقـل من ان يقبل افراد المجتمع بان يقيدوا تصرفاتهم الاقتصادية بخطة لهـــا اهداف جماعية . الاقل من هذا هو الغاء مبدأ التخطيط ذاته ، والاكثر من هذا هو اعطاء الدولة سلطة اكثر مما يتطلبه التخطيط .

ثانيا ، ان طبيعة الاقتصاد العربي في الوقت الحـاضر تتطلب ان يكون التخطيط على المستوى العربي ، ومن الممكن ان يتم هذا مع ان هنالك اختلافا في التحويل الاشتراكي في مختلف البلدان العربية .

ثالثا ، ان التخطيط لا يتطلب الا حكومة قوية تتمكن من اخضـــاع التصرفات الاقتصادية لخطة لها اهداف جماعية . وهذه الحكومة متوفرة في البلدان العربية ، اذ ان الحكم في البلدان العربية قائم على عدة اشياء والمصالح الاقتصادية جزء بسيط من هذه الاشياء .

رابعا ، ان تشكيل مجلس تخطيط عربي يعتبر من اهم الاجراءات التي يجب اتخاذها ، ولا يجوز فصل لجان التخطيط عن مجالس التخطيط ، اذ ان وضع الخطة يجب ان يكون تابعا للسلطة التشريعية ، التي هي مجالس التخطيط ، وليس للسلطة التنفيذية ، اي احدى الوزارات .

خامساً ، لا بد من تشكيل محاكم متخصصة للنظر في الخلاف الذي قد ينشـــأ بين مجالس التخطيط واصحاب المصالح الاقتصادية حتى يكتسب التخطيط الصبغة الديمقراطية .